الأمم المتحدة

S/PRST/2011/2

مجلس الأمن

Distr.: General
21 January 2011
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٧٢، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه السابقة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويشدد المجلس على أهمية بناء المؤسسات باعتبار ذلك عنصرا حاسما في بناء السلام، ويشدد على أهمية الاستجابة للاحتياجات القائمة في هذا المجال بمزيد من الفعالية والاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، حتى يتسنى للبلدان الخارجة من النزاعات أن تؤدي المهام الحكومية الأساسية، بما في ذلك إدارة النزاعات السياسية بالطرق السلمية، وتوفير الأمن والحفاظ على الاستقرار، وحماية سكانها، وكفالة احترام سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية، وهي أمور أساسية لتحقيق السلام الدائم. ويشدد المجلس على أهمية الملكية الوطنية في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الرئيسية عن نجاح بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاعات، تقع على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية المعنية بما في ذلك المجتمع المدني، وأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا حاسما في دعم بناء مؤسساتها الوطنية. ويدرك المجلس أنه من الضروري الاستمرار في النهوض بالدعم الذي يقدم في أعقاب النزاع مباشرة، من أجل المساعدة على تثبيت استقرار الحالة، مع الشروع في الوقت نفسه في العملية الأطول أجلا الخاصة ببناء المؤسسات، بما فيها المؤسسات التي تعزز العمليات الديمقراطية وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغية تحقيق السلام المستدام.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكونا أكثر فعالية وتنسيقا لدى تقييم الاحتياجات والتخطيط لبناء مؤسسات فعالة،

210111 210111 11-21306 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما يشمل كيفية الاستفادة بشكل أفضل من القدرات والمنظورات الوطنية القائمة، من أجل ضمان الملكية الوطنية. ويشدد المجلس على ضرورة إدماج مسألة تقديم الدعم لتنمية القدرات الوطنية في الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لبناء السلام، باعتبار ذلك أولوية من أولويات المنظومة برمتها، ويؤكد أنه ينبغي النظر في استراتيجيات بناء السلام وبناء المؤسسات في السياق الخاص بكل بلد.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى مزيد من تكامل الجهود، وكذلك إلى توافر القدرة على التنبؤ والمساءلة داخل الأمم المتحدة، في إطار المساعدة على بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من النزاعات. ويشدد المجلس على أهمية أن تتبع في الحكم وفي تحقيق الاستقرار الاجتماعي نهج قطاعية شاملة منسقة ومحكومة بالسياق الذي توجد فيه يكون من شأنها أن تكفل النهوض بسيادة القانون، وتعزيز قطاع الأمن، الذي ينبغي أن تمتلك الجهات الوطنية زمامه.

”ويؤكد مجلس الأمن استعداده للاستفادة بشكل أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ويشير المجلس إلى الدور الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تؤديه في المساعدة على تحقيق أهداف بناء السلام الحاسمة، بما فيها إرساء مؤسسات تتمتع بمقومات البقاء وتخضع للمساءلة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويشدد المجلس أيضا على أهمية وجود شراكات محكمة ذات تركيز محدد بين الأمم المتحدة ووكالات التنمية والشركاء الثنائيين وسائر الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، من أجل تنفيذ استراتيجيات وطنية ترمي إلى بناء مؤسسات فعالة تقوم على تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على الأهمية الحاسمة لتوافر التمويل المرن في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات وبناء القدرات، ويحث الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال تجديد موارد صندوق بناء السلام ومن خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، مع الاعتراف بالمساهمات التي قدمت بالفعل.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه بمواصلة النهوض بدراسة مهام بناء السلام المبكرة المتعلقة ببناء المؤسسات والشكل الذي ترد به في ولايات وتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومكاتب بناء السلام المتكاملة، وذلك بهدف إجراء التعديلات اللازمة لها، حسب الاقتضاء، بناء على ما يجري إحرازه من تقدم، وعلى الدروس المستفادة أو الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وفي هذا

السياق، يلاحظ المجلس مع التقدير المساهمة التي يقدمها أفراد حفظ السلام وبعثات حفظ السلام في بناء السلام في مرحلة مبكرة، ويقر بضرورة إدماج خبرة وتجارب البعثات في عملية وضع استراتيجيات بناء السلام.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى صدور التقرير المتعلق بالاستعراض الدولي للقدرات المدنية في مطلع عام ٢٠١١، ويدرك الحاجة إلى تحسين آليات نشر الخبراء المدنيين المهرة في الوقت المناسب، دعما للاحتياجات المتصلة ببناء المؤسسات الوطنية في البلدان الخارجة من النزاعات. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج في تقرير المتابعة المقبل المتعلق ببناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة تقييما للتأثير الذي أحدثه برنامج العمل الذي وضعه فيما يتعلق بالمساهمة في بناء مؤسسات تتمتع بمقومات البقاء في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، إلى جانب توصيات إضافية بشأن تحسين فعالية مساهمة الأمم المتحدة في إرساء مؤسسات أكثر فعالية واستقرارا واستدامة يمكنها أن تساعد على منع الوقوع من جديد في دائرة النزاع“.